مفهوم المدن المستدامة

من إعداد
الدكتور (ة) : مصطفاوي عايدة
أستاذة محاضرة قسم (أ)
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة 2

مفهوم المدن المستدامة

من إعداد الدكتور(ة) مصطفاوي عايدة
أستاذة محاضرة قسم (أ)
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة 2

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع توضيح المفاهيم المتعلقة بالمدن المستدامة من خلال التطرق أولا إلى التعريف المختلفة للمدينة سواء الاصطلاحية أو الإحصائية أو القانونية، حيث يختلف مفهوم المدينة بحسب التخصص الذي يدرسها، ثم التطرق فيما بعد إلى بوادر ظهور مصطلح المدينة المستدامة، والتطرق لمختلف التعريفات المتعلقة بها، لتخلص الدراسة إلى تحديد أهم خصائص المدن المستدامة وتبيان المبادئ التي تقوم عليها.

Abstract :

This study deals with the subject of clarification of concepts related to sustainable cities by addressing first to the different definition of the city, whether conventional or statistical or legal, where the concept of the city varies according to the specialization studied, then addressed later to the signs of the emergence of the term sustainable city, and addressing the various definitions related thereto, The study concludes with identifying the most important characteristics of sustainable cities and clarifying the principles underlying them.

مقدمة:

يعيش 3.5 مليار شخص أي ما يمثل نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، ويمكن أن يصل إلى ثلثي السكان من الذين يتمركزون في المناطق الحضرية، مما يعني تمركز المناطق الحضرية بالسكان وأيضا بالأنشطة الاقتصادية، فالنمو الحضري في المدن هو عملية حتمية، وانطلاقا من أن المدينة هي نقط التقاء للثقافة والعلوم والتجارة، مما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإذا لم يتم التحكم في هذا النمو بطريقة

منظمة، تمكن من مواجهة المشكلات الاجتماعية، التمدن، والمشكلات الاقتصادية، وكذا الآثار السلبية على البيئة جراء تزايد الكثافة السكانية وتمركزها بطريقة عشوائية، فإن هذه الأسباب ستؤدي حتما إلى النمو العشوائي للمدن.

بظهور النظرية التنمية المستدامة على المستوى الدولي أولا ثم انتقلت إلى التشريعات الوطنية، يرتكز فحواها على المحافظة على حق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية، حيث يمكن مفهوم التنمية المستدامة من إيجاد مقاربات وحلول لإشكالية التحولات، المجالية والسكانية والبيئية، وإطار الحياة في المدن الكبرى، وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، ومن هنا انتقل الاهتمام من التنمية المستدامة إلى المدن المستدامة، ذلك أن النمو المتوازن بالمدينة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية العمرانية المستدامة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني والعمراني وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ترشيد استعمال الموارد الطبيعية.

انطلاقا من أن البيئة الطبيعية لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال بيئة عمرانية مستدامة، عملت أغلب الدول على تجسيد الاستدامة أثناء التخطيط لمدنها، وتكييف البيئة العمرانية مع البيئة الطبيعية.

عرف النمو الحضري في الجزائر وتيرة متسرعة، نتج عنها انعكاسات سلبية على حياة السكان وهيكلة مدنها، واتسمت الظاهرة الحضرية في الجزائر بنمو مدنها عشوائيا من جهة وتزايد عدد سكانها من جهة أخرى، وعدم التناسب بين الوتريتين، مما جعل المشرع يدرك خطورة الوضع واعتمد عدة طرق من أجل الحد من ظاهرة التوسع العمراني العشوائي الذي ميز معظم المدن الجزائرية، وذلك بسن القوانين بدءا بالقانون 01رقم -20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، ومن ثم القانون 02-08 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة ، والقانون 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

إن تكريس الاستدامة كمفهوم جديد في تخطيط المدن، أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على البيئة الطبيعية واستدامة الموارد، وحل مشاكل المدن القائمة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، من التخطيط لنمو حضري مستدام وتوازن بيئي عمراني، إن البحث في مدى مطابقة الأهداف النظرية التي حددتها المنظومة القانونية التي تنظم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وإنشاء المدن وتعميرها مع واقع تجسيدها ميدانيا، يدفعنا إلى البحث في الإشكالية: **هل تمكن المنظومة القانونية الحالية من توفير البيئة المناسبة للوصول إلى مدن مستدامة ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة النقاط التالية:

أولا/تعريف المدينة:

تعتبر الظاهرة الحضارية قديمة جدا. ومن المعلوم أن ولادة المدن صاحبت تطور الحضارات القديمة، فالمدينة كمجتمع بشري كانت موجودة منذ القدم، ولكن تعريفها لم يكن سهلا وبسيطا.(بوجمعة خلف الله، 2016، تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص27)[1].

أ. التعريف الإصطلاحي:

1. ترى بوجو غارنييه أن المدينة هي بمثابة" عناصر لمنظومة عمرانية تنشأ عبر حقب تاريخية، دائمة التغيير بتطور الإنتاج، وإعادة الإنتاج والتوزيع، وشبكات الاتصال"، فالمدينة، هي تعبير عن مجموعة من المعايير الوصفية (منزل، مجال، هيكل، مشهد وأنشطة) التي تميزها عن غيرها، من التوطنات البشرية الأخرى.(فوزي بودقة، 2015، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر- تحديات وبدائل-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 12)[2].

2 ـــ وهناك من عرفها على أنها وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان، تتشابه مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست

وحدة اجتماعية أو حيزا مكانيا فقط، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطوير متميز.(صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 85)[3].

ب ـــ التعريف الكمي للمدينة: تعني كلمة "مدينة " عند علماء الإحصاء تجمعا سكانيا يضم على الأقل(2000) نسمة. وهذا التعريف معتمد خاصة في فرنسا وألمانيا. ويختلف هذا الرقم من دولة إلى أخرى.

وقد بينت الأمم المتحدة في منشوراتها المختلفة أن هناك حوالي (200) عتبة في العالم لتحديد المدينة كميا. ففي كندا إذا اجتمع (1000) نسمة، فهم يشكلون مدينة حسب المعيار المعتمد. ولكن في الولايات المتحدة يرتفع هذا المعيار إلى (2500) نسمة ثم يتضاعف مرات (10000) نسمة في إسبانيا. وعلى هذا الأساس نرى أن هذا التعريف غير شامل وغير كامل، وهو مرتبط بثقافة ومعايير المجتمع الحضرية.(بوجمعة خلف الله، مرجع سابق، ص 29).[4]

ويمكن تعريف المدينة بعدة طرق منها ـــ رسمية حسب السكان، جغرافية أو اقتصادية – حيث تتسم جميع التعريفات بسمة رئيسية مشتركة في كون المدينة مكانا لتركز السكان والنشاطات الاقتصادية – السكن، العمل ، النقل وغيرها.(عادل عبد الغني، سهام صديق خروفة، 2008، الاقتصاد الحضري" نظرية وسياسية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 34)[5].

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الإيكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.(باية بوزغاية، توسع المجال

الحضـري ومشـروعات التنمية المسـتدامة" مدينة بسـكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 39)[6].

ج. التعريف القانوني:

1ــ طبقا للقانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة(القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12، المتضـمن تهيئة الإقليم وتنميته المسـتدامة، ج.ر، عدد 71)[7]، حيث صـنف المشـرع المدينة من خلال هذا القانون إلى الحاضـرة الكبرى والمسـاحة الحضـرية والمدينة الكبيرة والمدينة المتوسطة والمدينة الصغيرة والتجمع الحضري والحي.

- الحاضـرة الكبرى : التجمع الحضـري الذي يشـمل على الأقل 300.000 نسـمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية ، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية .

- المسـاحة الحضـرية : الإقليم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها .

- المدينة الكبيرة: وهي تجمع حضري يشمل على الأقل 100.00 نسمة.

الملاحظ على هذا القانون، أنه اقتصـر على تقديم تعريفات لبعض أصـناف المدن التي كانت موضـوع مجموعة من المخططات التوجيهية المتعلقة بتهيئة الإقليم، مثل، الحواضر الكبرى، أي أن التطرق لهذه الأصناف لم يأت في إطار وضع مفهوم للمدينة بل في إطار تحديد المصطلحات المستعملة في هذا القانون.(آمال حاج جاب الله، 2014، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 24)[8].

2. طبقا للقانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة:

عرف القانون رقم 06-06(القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 /2/ 2006، المتضـمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر، عدد 15)[9]، المدينة على أنها كل تجمع حضـري ذو حجم سـكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

لأن المدينة زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري ."

أما المادة 04من القانون نصت على أنه" :زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة، المحددة طبقا للتشريع المعمول به، يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- المدينة المتوسطة :تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50000) إلى مائة ألف (100.00) نسمة.
- المدينة الصغير :تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20000) إلى خمسين ألف (50000) نسمة.
- التجمع الحضري :فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5000) نسمة.

ما يلاحظ على تعريف القانون رقم 06-06 للمدينة أنه أخذ بالمعيارين الإحصائي والوظيفي معا، فاعتبر المدينة في المادة 03 منه تجمعا حضريا ذو حجم سكاني معين وهو ما حددته المادة 04 من نفس القانون يتوفر على الوظائف الحيوية للمدينة.

ثانيا/بوادر ظهور مصطلح المدن المستدامة:

بدأ البحث والتفكير في المدن المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين، لكن تعبير الاستدامة استخدم فيما جرى من حوارات عالمية ونقاشات في تسعينياته(كيت هولي، تحويل المدن من أجل الاستدامة – حقائق وأرقام، scidev.net/mena/cities) [10]، حيث تم عقد العديد من المؤتمرات أهمها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة سنة 1992 الذي انعقد بريو ديجانيرو بالبرازيل حيث تم دعوة المدن للمشاركة في الأجندة 21 غير أنه لم يتم التطرق إلى الإشكالية الحضرية بصفة مباشرة ، بل تم مناقشته قبل انعقاد هذا المؤتمر

بناءا على طلب من المجموعة +G4 التي تضـم أربعة جمعيات دولية كبرى خاصـة بالمدينة وهي: الإتحاد العالمي للجماعات المحلية والفيدرالية العالمية للمدن المتحدة وقمة المدن الكبرى في العالم وميتروبولي بالإضـافة إلى بعض الجمعيات الجهوية. وقد أسـفر عن هذا المؤتمر وثيقة الالتزام سـميت بوثيقة التزام curitiba والتي أوصـت بإعداد الأجندة المحلية وبالاعتماد على مبدأ الاستشارة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن، بالإضافة إلى دعم التعاونيات اللامركزية بين المدن، حيث أصـبحت المدن بعد ذلك الشـغل الشـاغل للأجندة 21.(فؤاد بن غضبان، 2014، المدان المستدامة والمشروع الحضري، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 148) [11].

وبتطور خطـاب الاسـتـدامـة، بـدأت تصـاغ تعريفـات " المـدن المسـتـدامـة" وخصـائصـها(كيت هولي، مرجع سـابق)[12]، ثم تم إطلاق أكبر حملة أوروبية للمدن المستدامة من خلال أول مؤتمر للمدن المسـتدامة الذي كان بالمدينة الدانمركية AALBORG سـنة 1994،حيث التزمت 80 مدينة مشـاركة بترقية التنمية المسـتدامة من خلال المصـادقة على الميثاق الأوروبي للمدن المسـتدامة وسـمي بميثاق AALBORG. (فؤاد بن غضـبان، مرجع سـابق، ص 149)[12].

وقد تمحورت أفكار كل المشـاركين حول البعد الاجتماعي لسـياسـات التنمية المسـتدامة ، والبعد النظامي البيئي لهذه التنمية كما تمت الإشـارة لأول مرة من خلال هذا المؤتمر إلى فكرة التخطيط والعمراني المسـتدام ، وقد جاء هذا الميثاق بجملة من المبادئ ، من أهم المبادئ التي جاء بها، مسـؤولية المدن في تقهقر البيئة العامة ، وفي ترقية التنمية المستدامة.(فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 150)[13].

وفي أواخر التسـعينيات، اقترح ديفيدسـاتيرتويث، وهو خبير بارز في هذا المجال، خصـائص المدينة الناجحة، ذلك أن أية مدينة ينبغي أن تكفل حياة صـحية وبيئات للعمل وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات،

وتماشيا مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، يجب أن تكون أية مدينة في حالة توازن مع النظم البيئية.(كيت هولي، مرجع سابق)[14].

ثالثا/تعريف المدن المستدامة:

تعدد المصطلحات التي تعبر عن استدامة المدن، كالمدينة الخضراء والمدينة الصديقة للبيئة والمدينة الذكية والمدينة الإيكولوجية ، وقد ظهرت عدة تعريفات للمدينة المستدامة أهمها:.

أ.تعريفها: ظهرت عدة تعريفات مختلفة للمدن المستدامة:

1ـ المدينة المستدامة هي مستوطنة بشرية نابضة بالحياة، وأرض للفرص الكثيرة، تتناغم مع البيئة الطبيعية لتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين، وتتميز المدينة المستدامة بأنها مدمجة، متجانسة ومتكاملة، وهي نظيفة، تستخدم مواردها بكفاءة، ومتجذرة في الطبيعة وتفاعلية، كما أنها تنهض على العمل الإيجابي وتوفير المعيشة الكريمة والأجر المناسب، وتحكمها سياسات مبنية على الاحتياجات الإنسانية، ويكون ذلك كله من دون التفريط بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق المكاسب ذاتها.(مدن مستدامة للمستقبل، مجلة البيئة والتنمية، الكويت، عدد 241، أفريل 2018) [15].

2ـ كما يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، وتعمل من أجل تسهيل أساليب العمل والتنقل، ومن أجل تفعيل استهلاك الطاقات المتجددة، وهي في غالب الأحيان عبارة عن تجمع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية، أما عن طريقة الحكم فيها فترتكز أساسا على الأجندة 21 المحلية الخاصة بها، والتي تعتمد على ديمقراطية المشاركة.(فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 153) [16].

3ـتعرف المدينة المستدامة أيضا بأنها: مدينة خطط لها مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي وهي التي يقطنها أناس غايتهم تقليل المدخلات المطلوبة من الطاقة والمياه والمواد

الغذائية والنفايات الناتجة من الحرارة وتلوث الهواء والمياه من دون أن يترك هذا عبئا على الأجيال المقبلة.

إن فكرة المدن المستدامة تتلخص في ان المدن تحتاج إلى تلبية الأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية إلى جانب تلك الاقتصادية والفيزيائية، فهي تنظيم ديناميكي معقد ومتجاوب مع المتغيرات.(نورالدين قالقيل، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 164.)[17].

ب. التعريف القانوني:

من الناحية القانونية لا نجد تعريفات للمدينة المستدامة وإنما أشير إليها من خلال القوانين: القانون 01-20 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها الذي عرف المدينة الجديدة على أنها كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة حيث نص عل ضرورة الربط بين سياسة المدينة والتنمية المستدامة. ويتم ذلك من خلال عدة مجالات : مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي ومجال التسيير والمجال المؤسساتي.

وقد جاء هذا القانون بعدة أهداف ومبادئ توضح السياسة العمرانية الجديدة التي تنتهجها الجزائر للسير نحو إنشاء مدن مبنية وفق أسس التنمية المستدامة.

ج. خصائص المدن المستدامة:

يعتبر مفهوم المدن المستدامة مفهوما غامضا مثل مفهوم التنمية المستدامة، لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الاقتصادية أساسا، ومنه

فإن مصطلح المدن المستدامة هو مصطلح سياسي أكثر منه علمي، حيث نجد أن(فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 154)[18]:

- المدينة المستدامة هي مدينة مكتفية ذاتيا، حيث أن التطور المكتفي ذاتيا هو التطور الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للاحتياجات الأساسية
- مدينة نشطة اقتصاديا
- مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة : فهي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية وعلى ترميم الإرث الطبيعي
- مدينة متجانسة :وهي المدينة التي تضمن التجانس الاجتماعي ،الاقتصادي، البيئي والمجالي و مختلف النشاطات الحضرية وإنعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الاختلالات المجالية.

رابعا/مبادئ المدن المستدامة: تعتمد المدن المستدامة على مبادئ عديدة حتى يمكن اعتبارها كذلك تتمثل أهمها فيما يلي:

أ. **الطاقة المتجددة :** ترتكز العديد من المدن بشكل أساسي على الاستدامة والطاقة المتجددة(المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 25-26 أكتوبر 2016، المغرب، ص 26) [19]، حيث تعد مصادر الطاقة المتجددة أحد أهم البدائل الصديقة للبيئة والتي يمكن الاعتماد عليها بديلا عن الطاقة التقليدية غير المتجددة لتقليل الأضرار ر التي تتعرض لها البيئة، وذلك بالاستعمال الأمثل لهذه المصادر من أجل تقليص انبعاثات غاز الدفيئة، وتحقيق بنايات وتجهيزات بنسبة صفر من الكربون(فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 160) [20].

ب ـــ **النفايات :** ينتج العالم سنويا كمية هائلة من النفايات تقدر ب 2.12 مليار طن، وحسب الأمم المتحدة يعتبر تدبير مياه الصرف أحد قطاعات الاقتصاد الأخضر،

فيما يعتبر تدبير إعادة تدوير النفايات أمرا في غاية الأهمية بسبب تأثير النفايات السلبي على البيئة وعلى حياة الإنسان(المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، ص 26) [21]، وذلك بالاعتماد على مبدأ هام وهو التقليل من كمية النفايات في المصدر، والاستخدام المستدام والفعال للنفايات لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية.

ج ـ **المياه:** وذلك من أجل الوصول إلى مدينة تتمتع بنوعية المياه العالية ومغلقة من حيث إدارة المياه في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى الحد من ترشيد استهلاك المياه، من خلال إيجاد وتطوير استخدامات أكثر كفاءة للموارد المتاحة وذلك لضمان جودة المياه الصالحة للشرب، وتعزيز الموارد المائية من خلال أساليب(جمع مياه المطار- استخدام مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها- محطات تحلية المياه التي تعتمد على الطاقة الشمسية- أنظمة الترشيح للمياه الرمادية وتدوير المياه السوداء) بالإضافة إلى تطبيق التقنيات والتكنولوجيا.(نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/)[22].

د ـ **المناطق المفتوحة الخضراء:** تعد المناطق الخضراء والحدائق والمتنزهات العامة من أساسيات تخطيط المدن الحديثة عند إنشائها لخلق بيئة عامة لقضاء أوقات الراحة والترفيه للسكان ومرافق الدولة الأخرى(هيفاء جواد الشيخ حسن، أسس ومعايير تخطيط المناطق الخضراء داخل المدن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38 2014) [23].

حيث يجب أن يرتكز التصميم على أن تكون مدينة داخل حديقة وليس حديقة داخل مدينة، وذلك بدمج المناظر الطبيعية والحدائق الحضرية وأسطح المباني الخضراء لتحقيق أقصى درجة من التنوع البيولوجي وذلك لضمان التبريد في المناطق الحضرية، كما تحتاج المدينة الصديقة للبيئة إلى زيادة المنتزهات العامة والحدائق الترفيهية وزيادة المسطحات الخضراء مع التركيز القوي على التنوع البيولوجي المحلي والحياة البرية وإعادة تأهيل الغابات وحمايتها من الخصائص الإقليمية وهي مكونات أساسية لتحقيق مدينة

صحية. نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/)[24].

و- النقل المستدام: تعتبر وسائل النقل كمحور رئيسي للمدن المستدامة، حيث تحاول تقليل الاعتماد على المدينة واستخدام الغازات المسببة للاحتباس الحراري عن طريق استخدام التخطيط الحضري الصديق للبيئة، والمركبات ذات التأثير البيئي المنخفض، والقرب السكني لإنشاء مركز حضري يتمتع بمسؤولية بيئية أكبر وعدالة اجتماعية .(المدينة المستدامة، مقال منشور على الموقع:https://www.hisour.com/ar/sustainable-city-40452/) [25].

النقل المستدام(أو وسائل النقل الخضراء) هو مفهوم يشير إلى أي وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة، ويشمل النقل غير الميكانيكي والمشي ركوب الدراجات والمركبات الخضراء، وبناء أو حماية أنظمة النقل في المناطق الحضرية وحفظ المساحة وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

إن نظم النقل المستدام تقدم مساهمة إيجابية للاستدامة البيئية الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعات المحلية التي تخدمها. .(نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/)[26].

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن تحقيق التنمية العمرانية لا يكون إلا بتخطيط حضري مستدام لمدن أكثر استدامة وأمان، ذلك أن المدن خاصة الكبيرة منها تستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية في سبيل تنفيذ خططها التنمية عن طريق تزايد استهلاك الموارد والطاقة والماء وإنتاج كميات كبيرة من النفايات التي تتسبب في تلوث الهواء والمياه والتربة، ومن أجل توجيه هذا الاستهلاك المفرط وتعزيز إدارة متكاملة لاستهلاك الموارد والحفاظ على البيئة عن طريق تطوير المدن وفق المعايير العالمية للمدن الخضراء والمستدامة،

فإنشاء مدن وفق معايير التنمية المستدامة وربط التنمية الحضرية بالتنمية المستدامة، أصبح أولوية رئيسية.

من هذا المنطلق اتجهت العديد من الدول إلى التوجه نحو جعل مدنها مستدامة، وهو ما جعل هذا المصطلح حديثا نسبيا وغامضا في نفس الوقت لارتباطه بمصطلح التنمية المستدامة، ومن ذلك ظهرت عدة تعريفات عديدة للمدن، كالمدن الخضراء والمدن الإيكولوجية والمدن الصديقة للبيئة والمدن المستدامة، والمدينة الخضراء تتطابق إلى حد ما مع المدينة المستدامة، ولكنها لا تحمل بالضرورة نفس المعنى.

وإن اختلف أغلب الفقهاء في تعريف المدينة المستدامة إلا أنها تتفق في أن المدن المستدامة هي التي تكون محورا أو نقطة التقاء لمختلف أشكال التنمية، سواء أكانت، اقتصادية، اجتماعية، أم ثقافية. ويمكن أن تصنف المدينة باعتبارها مستدامة عندما تكون صالحة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وماليا مع توفرها على إدارة رشيدة وحكيمة.

وتوصلنا إلى أن أغلب التشريعات وإن تبنت فكرة المدن المستدامة إلا أنها لم تعطها حقها من الجانب التشريعي وإنما اقتصر الاهتمام على إيجاد استراتيجيات للانتقال من المدينة بوضعها الحالي والارتقاء بها إلى مدن مستدامة.

الهوامش:

(1) بوجمعة خلف الله، 2016، تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص27.

(2) فوزي بودقة، 2015، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر- تحديات وبدائل-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 12.

(3) صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 85.

(4) بوجمعة خلف الله، مرجع سابق، ص 29

(5) عادل عبد الغني، سهام صديق خروفة، 2008، الاقتصاد الحضري" نظرية وسياسية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 34.

(6) باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة" مدينة بسكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 39

(7) القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر، عدد 71.

(8) آمال حاج جاب الله، 2014، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 24

(9) القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 /2/ 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر، عدد 15

(10) كيت هولي، تحويل المدن من أجل الاستدامة – حقائق وأرقام، scidev.net/mena/cities

(11) كيت هولي، مرجع سابق

(12) (فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 149)

(13) . كيت هولي، مرجع سابق.

(14) كيت هولي، مرجع سابق.

(15) مدن مستدامة للمستقبل، مجلة البيئة والتنمية، الكويت، عدد 241، أفريل 2018،

(16) فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 153

(17) نورالدين قالقيل، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 164

(18) فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 154

(19) المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 25-26 أكتوبر 2016، المغرب، ص 26.

(20) فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص 160.

(21) المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، ص 26.

(22) نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/

(23) هيفاء جواد الشيخ حسن، أسس ومعايير تخطيط المناطق الخضراء داخل المدن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38 2014.

(24) نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/

(25) المدينة المستدامة، مقال منشور على الموقع:https://www.hisour.com/ar/sustainable-city-40452/

(26) نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/

قائمة المراجع:

1.المؤلفات:

ـ آمال حاج جاب الله، 2014، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

ـــ بوجمعة خلف الله، 2016، تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ـ فوزي بودقة، 2015، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر- تحديات وبدائل-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ـــ فؤاد بن غضبان، 2014، المدن المستدامة والمشروع الحضري – نحو تخطيط استراتيجي مستدام-، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان الأردن.

ـــ عادل عبد الغني، سهام صديق خروفة، 2008، الاقتصاد الحضري" نظرية وسياسية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

2.الأطروحات والرسائل الجامعية:

ـــ صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

.باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة"مدينة بسكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

ـــ نورالدين قالقيل، حوكمة المدن والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

3.المقالات:

ـــ كيت هولي، تحويل المدن من أجل الاستدامة – حقائق وأرقام، scidev.net/mena/cities

ـــ مدن مستدامة للمستقبل، مجلة البيئة والتنمية، الكويت، عدد 241، أفريل 2018،

المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، مشروع وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 25-26 أكتوبر 2016، المغرب، ص 26.

ـــ نحو منهج التحول للمدينة الخضراء كأحد متطلبات التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات البيئية، مقال منشور على https://docplayer.ae/

ـ هيفاء جواد الشيخ حسن، أسس ومعايير تخطيط المناطق الخضراء داخل المدن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 38 2014.

المدينة المستدامة، مقال منشور على الموقع: https://www.hisour.com/ar/sustainable-city-40452/

4.النصوص القانونية:

ـــ القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر، عدد 71.

ـ القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 /2/ 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر، عدد 15